

لم أجد لحظة تاريخية مخلة كلحظة النداءات الفاجرة التي انطلقت من بعض الساحات وخصوصاً الستين في 2011م التي تناشد العالم الاستعاري بالاسراع في فرض الهيمنة والسيطرة على قدسية التراب اليمني وتبرز عضلاتها مستنقوية بالاحلاف الدولية الاستعمارية العسكرية. ولم أجد عاراً يلاحق دعاة الاحتلال الاجنبي لقدسية التراب اليمني أعظم من عار المهرولين صوب إزالة خارطة اليمن من الكونية. ولم أجد وصمة القبح والخسة التي يستظل تلاحق كل من أسهم في محاولة وضع اليمن تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ولم أجد خيانة أكثر قبحاً وأفظع ممن يزيّنون ذلك الفعل الفاجر في حق الحياة ويتغنون ويبيشرون بالذلال والنيل من كبرياء أبناء اليمن وقدسية سيادته الوطنية العليا.

لقد قرأت التاريخ السياسي اليمني ووجدت فيه مثالب لكنها لم تصل حدّ هذا العار الذي أحقّه الفاشلون بتاريخ اليمن خلال الفترة من 2011م وحتى اليوم.

نعم قرأت التاريخ السياسي لليمن ولكنني لم أجد فيه النيل من كبرياء اليمنيين مطلقاً. قرأته بعقل الباحث عن الحقيقة فلم أجد فيه أن أحداً من أبناء اليمن حاول إرضاء غروره وحقدّه وفشله في الحياة السياسية بخدمة أعداء اليمن واستجلاب قوى الشر إليه.

إن المرحلة الراهنة تشهد على العار الذي سيلحق كل من يرضى باحتلال اليمن وفرض سيطرة القوى الأجنبية على سيادة وكبرياء اليمن وإذلال أبنائه الأذنان والأحرار الذين لا يعرفون غير الحرية والكرامة والكبرياء والشموخ رغم فقرهم وقلة مواردهم. كما أن المرحلة الراهنة ستكون شاهداً وموثقاً لكل من يزيّن الانتهاك على السيادة اليمنية، وستكون ذكراً الشعب العين التي لن تغفل عن أفعال «العلماء» أياً كانت وتسجلها مهما صغر حجمها. لأن ذكراً الشعب حافظاً لليمن بكل مكوناته.

الأور والكذب والتجسس والفجور قد طاول السيادة الوطنية وبلغ صناعه شأواً العار الأبدى الذي لا يمحي من ذاكرة اليمن الواحد والموحد، ومن ذلك

خطورة وضع اليمن تحت الفصل السابع

د. علي العثري



الاحتفاء والتغني بوضع اليمن تحت الفصل السابع من الميثاق الأممي وهم يدركون حق الإدراك أنهم يخدمون أعداء اليمن الذين يرغبون في استعادة هيبتهم بتزكيع اليمن وأهلها الأحرار الذين أذقوهم الويل من أجل أن يرحلوا من قدسية التراب اليمني. وكان لليمنيين ما ارادوا في 1967م.

إننا نخطب الذين ما زالوا مغررين وممنوعين من معرفة الحقيقة، الذين قبلوا على أنفسهم أن يكونوا مجرد أدوات تستير من الغير وسلوا عقولهم لذلك الغير. لنبين لهم من جديد أن اليمن يتعرض لمؤامرة عدوانية هدفها إزالة خارطة اليمن من العلاقات الكونية وان هذا المخطط البريطاني الصهيوني قد أعد منذ وقت مبكر ورسمت له العديد من السيناريوهات وكلما فشل سيناريو كلما أعدت القوى الاستعمارية لفرص الهيمنة والسيطرة على الموقع الجغرافي الاستراتيجي لليمن. وكان من تلك السيناريوهات ما حدث في 2011م. إلا أن أصرار اليمن فوئتا الفرصة على أعداء اليمن من خلال التسوية السياسية القائمة على المبادرة الخليجية والتي لم تكن تحتاج إلى اشراف أممي لأنها شأن يمني خليجي بامتياز. إلا أن القوى العدوانية أصرت على الاشراف الأممي وتمكنت القوى المعادية من الدفع بمذوب أممي ورسمت له سيناريو جديداً عندما وصفا إلى مؤتمر الحوار الوطني من خلال التآمر على المؤتمر الشعبي العام وحلفائه وجعلهم مكوناً واحداً والتوسيع في عدد المكونات الأخرى لمواجهة للشرعية الدستورية.

زاوية حارة الكذابون قوي!



فيصل الصوفي

القيادي في حزب الإصلاح عبد الرحمن با فضل يكذب، ويخلف ثم يخنث، ويكذب، وهذا مشهور عنه.. قبل أيام «ندع» كذبة طنانة. عندما قال للملا إن السعودية منحت شخص الرئيس صالح 7 مليارات دولار مقابل ترسيم الحدود.. وقد شتمت الأمانة العامة لحزب الإصلاح هذه الكذبة فوجدتها مجيفة زيادة. لذلك سارعت إلى تكذيب بافضل، وأقمته حجراً.. ليس لأن الإصلاح لا يحب الكذب، فالكذب عند الإخوان عبادة، وإنما لأن الإصلاح استشعر الحرج كون كذبة بافضل مسينة للمملكة العربية السعودية كما قالت الأمانة العامة لحزب الإصلاح.

وما أن ينتهي قيادي اصلاحي من الكذب، يبدأ قيادي آخر في الكذب، لكي لا تنقطع صلتهم الدائمة بالكاذب، فبعد بافضل، هذا القيادي الاصلاحي الدكتور منصور الزنادني، يباشر الكذب.. ففي سبيل إنكار استحواذ حزب الإصلاح على الوظائف العامة، زعم أن

المؤتمر الشعبي العام 70% من الوظائف الحكومية، وإن حزب الإصلاح لا يملك سوى 3 وزارات.. ويسيطر على 3% من الوظائف العامة فقط.. ويسيطر على محافظتين أو 3 فقط.. وزعم أن أخونة الدولة كذب، ومجرد شائعات تشيعها وسائل الإعلام.. بينما استحواذ الإصلاح على الوظيفة العامة حقيقة تعرفها وتشكو منها كل الأحزاب، فكل وزارة أو محافظة أو هيئة حكومية يدبرها الإصلاح، أصبحت مكاناً للإقصاء والحلال.. والإزداني يعرف فلماً يعرف غيره- وهذا على سبيل المثال- أن محافظ عمران، وهو اصلاحي، اصدر خلال شهر 150 قراراً، ألقى بموجه مديرين ليسوا من حزبه، وعين بدلا عنهم مديرين كلهم من حزبه، وقبل يومين أمر بتجميد صلاحيات صالح زمام المخولس أمين عام المجلس المحلي للمحافظة، لأنه ليس من حزب الإصلاح، ولأنه أيضاً يعارض ممارسة المحافظ للفساد على نطاق واسع.. ووزير التربية والتعليم، وهو اصلاحي، دشّن مهمته بالأخونة، واستمر في ذلك، وقبل أيام أصدر 115 قراراً بتعيين مديري مدارس جميعهم من حزب الإصلاح.. وهذه شبكة محامون ضد الفساد تثبت بالوثائق أن وزير العدل، وهو اصلاحي، قدم مذكرة لياسنودة رئيس مجلس الوزراء، بشأن تعيين 12 مدير عام عموم، أكثرهم من حزب الإصلاح، وأحدهم ابن أخيه، وهم حديثو الخرج، وفي نفس الوقت رشح بعضهم للدراسة العليا بالمملكة العربية السعودية، يعني أخونة وفساداً أيضاً.. وهذا وزير الكهرباء، وهو أخلص للإصلاح من الإصلاح عين أنفسهم، يعين 25 مديراً عاماً ونايلاً ومدير إدارة وقسم في وزارة الكهرباء، ومؤسستها خلال شهر يناير الماضي، كلهم من الإصلاح.. وفي مكتبي التربية والمالية بالبيضاء، أقصي معظم الموظفين وعين مكانهم اصلاحيون، ولما قررت المحكمة عودة المستبعدين رفض المديران أوامر القضاء.. حتى الوظائف المؤقتة تقدم فيها الاصلاحيون على غيرهم، والزداني يعرف أن 40 عضواً من الأعضاء الـ 49 في اللجنة العليا للتعدياد العام للمساكن والسكان، وقعوا على وثيقة ذكروا فيها أن حزب الإصلاح سجل 7600 مشتغل في التعدياد من إجمالي 8000 عبر مكاتب الحزب.

وقد كان الهدف من كل ذلك التآمر التصويت في نهاية المطاف على تمزيق اليمن ومحو إرثه من خارطة الكونية، واستطاع المؤتمر الشعبي العام وإلى جواره كل شرفاء الوطن أن يبطل مفعول هذا السيناريو الخطير عندما رفض وثيقة التمزيق الأممية وبين أخطأها وفجورها واستطاع اقناع المكونات الوطنية بخطورة تلك الوثيقة فكسب الوطن رفض تلك المكونات وصدر بيان رئاسة المؤتمر في 11 / 7 / 2014م بالبيدات الأربعة التي تمنع التشطي والانشطار وتحافظ على وحدة اليمن ولم يكتف المؤتمر الشعبي العام وكل شرفاء الوطن بذلك الإعلان الرئاسي بل أصروا على طرحه للتصويت في 1 / 8 / 2014م فصوت عليه لمؤتمر الحوار الوطني بإجماع وجعل المبادئ الأربعة المرجعية العليا لمخرجات الحوار الوطني فسقط سيناريو التمزيق، الأمر الذي دفع بالقوى الصهيونية البريطانية إلى رسم سيناريو جديد وهو وضع اليمن تحت الفصل السابع من الميثاق الأممي.

إن وضع اليمن تحت الفصل السابع من الميثاق الأممي يعني سلب السيادة اليمنية ومنع رئيس الجمهورية وكل مؤسسات الدولة الدستورية من حماية البلاد والعباد، وجعل ذلك تحت تصرف الأمم المتحدة ممثلة بمجلس الأمن الدولي، ولا يغرنكم تنظيرات الإقزام، وعليكم أبناء اليمن الأحرار أن تقرأوا مواد الفصل السابع (40، 41، 42، 43) واستجدون الخطر الملاحق في المادة رقم 43 والتي تقضي على السيادة الوطنية وتزج من رئيس الجمهورية ومؤسسات الدولة كل الصلاحيات، ولذلك نقول لكم أيها الشرفاء، إن الهدف من هذا الاتجاه ليس المعرفين كما يزعمون لأن بالامكان التعامل معهم بدون هذا الفصل، ولكن الهدف هو التآمر على رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي وكل مؤسسات الدولة ومنعها من ممارسة السيادة وفتح المجال للقوى الأجنبية لاقتسام خارطة اليمن ونهب ثرواته والاعتداء على كرامة إنسان اليمن، لأن الواقع والمطلق على الأرض لا يستدعي استخدام الفصل السابع في حالة اليمن مطلقاً، ولذلك الحذر ثم الحذر وعلى الشرفاء اسقاط هذا السيناريو والحفاظ على السيادة والوحدة اليمنية بمزيد من الالتفات حول رئيس الجمهورية من أجل سلامة الوطن وأمنه واستقراره بإذن الله..

أين مخزبات الحوار؟! إقبال علي عبدالله



بالإخوان وراء، هذا الانفلات والأعمال الإرهابية كقطع الطرقات وضرب أبراج الكهرباء، وأنايب نقل البترول والغاز، والقائمة تطول في السماء، ومفردات هذه الأعمال الإرهابية.. للأسف.. اليوم أن هذه الأعمال والانفلات الأمني المصاحب لها تزداد ولدينا مخزبات يجب أن تؤمن ولو بشكل تدريجي الأوضاع الأمنية المتدهورة والاقتصادية المهتدة بأزمة بل نذر ثورة شعبية يصعب السيطرة عليها.. فال مواطن البسيط يتساءل ويصوت مرتفع يوماً بعد يوم: أين هي مخزبات الحوار؟! متى ستستدق حتى يتراح المواطنون من متابعهم ويرتاح الوطن من أزمة ما زالت قائمة. في مواضيع سابقة أشرنا إلى الدور والتنازلات الكبيرة التي قدمها مكون المؤتمر الشعبي العام وبتوجيهات الزعيم علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر من أجل استمرار أعمال الحوار ونجاحه.. واليوم مع ما تشهده العديد من عواصم المحافظات وأبرزها عدن وصنعاء من انفلات أمني وعمليات تفجيرات واختيالات تجرى على مدار اليوم مما جعل المواطنين يفقدون الثقة بمخرجات الحوار وأعطي هذا الانفلات الفرصة أمام من يسمون أنفسهم بـ «الحراك الجنوبي» بالعبث بأمن واستقرار المحافظات الجنوبية التي ترفض التقسيم والعودة إلى زمن التشطير البغيض..

قرار مجلس الأمن و«تباب» علي محسن وأرصد «الصدقة»



خالد أبو عيدة

الشعبي لأنه لم يعترض يوماً على أي قرارات صدرت ضد قيادته منذ تولى الأخ عبدربه منصور هادي رئاسة الجمهورية.. سادساً: نصيحة لجميع قيادات الإخوان وأتباعهم وخصوصاً أولاد الأحمر الاعتزال عن السياسة كون القرار بمثابة مسمار أخير سيدق في نغصهم بعد أن ادرك بعض الدول العربية هذا التنظيم ضمن الجماعات الإرهابية.. سابعاً: الجميع يعرف من هم المعرقلون التسوية، فلماذا التلق كون اللجنة الدولية سترفع بالحقائق التي قام بتغييبها من عمر طيلة العامين

قرار مجلس الأمن جاء بمثابة المسمار الأخير في نغص القوى العائمة والممولة للارهاب والتطرف.. كما انه سيطوي تسلط وهيمنة اولاد الأحمر وعلي محسن وغيرهم.. وسيرفع الظلم الذي يتعرض له المؤتمر الشعبي وانباء الشعب والذي ازداد خلال العامين الماضيين.. ببساطة هناك حيثيات كثيرة تؤكد على ذلك ويمكن استنتاجها من القرار بشكل عام ومن ذلك: أولاً: ان القرار وما تضمنه قد حرص على تشكيل لجنة لمعرفة المعرفين يعني ان تقارير جمال بن عمر ليست محل ثقة. ثانياً: لجنة مجلس الأمن ستكون لها قوة في ردع الإخوان ووزرائهم الفاشلين ومحاسبتهم.. ثالثاً: يستطيع الشعب اليمني عبر هذه اللجنة استرداد كافة الأموال المنهوبة لدى حميد وعلي محسن والزداني وغيرهم بعد الاطلاع على الوثائق والوثائق الخاصة بذلك.. رابعاً: سيتمكن الرئيس عبدربه منصور هادي من تغيير باسنودة واي وزير فاشل وكذا الزمام حميد الأحمر بدفع ضرائب سبأون لكافة السنين الماضية ومصدر أموال الصدقة. خامساً: سيرفع الظلم عن المؤتمر

قرار مجلس الأمن والدرأويش.. علي عمر الصيعري



على ما يبدو أن قرار مجلس الأمن رقم «2140» أطلق السنة درأويش أحزاب المعارضة السياسية و«تنبأ» صحافة الإثارة وكتابها والمقاولين بأقلهم لمن يدفع أكثر غير مكرتين برساتهم الصحافية التي توجب عليهم توخي الدقة وعدم العلقانية والمنطق في تفسير قرار كهذا يمس على الأساس سيادة واستقلالية الوطن، ويوجب مغبة الوقوع تحت طائلة «البند السابع» وهم يعون جيداً ماذا يعني هذا البند. فنجدهم يطلقون العنان لأستنتاجهم وأقلامهم الموبوءة والمصاصة بداء «اللوعوريا» الذي يعني الإسهال القموي.

وأبرز مثال على الدروشة السياسية الحزبية ما فاه به الدرأويش «الإصلاح» عبد الرحمن با فضل في أعقاب صدور ذلك القرار، فأطلق تصريحات نارية تمت عن خفة عقل وسفاهة منطق، كال فيها تهم الزيف وترهات السياسي المهووس بالكيد والمنافقة والتشفي من الأخ الزعيم علي عبدالله صالح في محاولة يائسة قصد من ورائها هز صورته في نظر أعضاء الحزب الرائد الذي يرأسه وكذا جماهير الشعب التي لا تزال تلتفت حوله وترى في شخصه الرجل السياسي الحكيم الذي جنب الوطن مغبة الانزلاق في أنون حرب أهلية مدمرة، عندما تنازل طواعية عن الحكم وقبل بالمبادرة الخليجية والتسوية السياسية.. وما من يسومن أنفسهم بحملة الأقلام الشريفة، وما هم بذلك، فقد سخروا أقلامهم سلعة في «الحراج السياسي» تباع لمن يدفع لهم، يجار بهم في هذا المضمار صفار الصحفيين والإعلاميين المتطلعين للشهرة والصيت، وميها أن يحصلوا على ذلك. إن قراراً كهذا ليس نزهة في بستان، كما أنه ليس من السهولة تفصيله على مقاس أهوانهم وأهواء أحرابهم أو مكوناتهم أو من يدفع بهم من قوى الخارج.. إنه في حقيقة الأمر قرار مصري لن يسلم أحد من خطورته وعواقبه في حال التاجيح الإعلامي والمكايده السياسية التي تستخدم من يتربص بسيادة الوطن لتركيه، ويربطه بحبال الاستعمار الجديد.. أما التعامل العقلاني الحذر مع هكذا قرار، فقد تجلى في حكمة وحنكة القيادة المؤتمرية العليا التي يرأسها الزعيم الصالح، ومن السهولة بمكان أن يلحظها المواطن العادي قبل هؤلاء السياسيين الأذعيا، ويكتفيهم مثال على ذلك البيان السياسي الذي تمخض عنه اجتماع المؤتمر وحلفائه يوم أمس الأول، حيث رحب بالقرار وثمن الجوانب الإيجابية الرئيسية فيه، وطرح مطلبين سياسيين وطنيين نورد هماً هنا لمن في قلبه مرض، ولمن في عقله خلل، ولمن في قلبه ترزق، وهما:

1- دعوة مجلس الأمن إلى العمل على حماية التسوية السياسية وإجراء المصالحة الوطنية الشاملة وفقاً للمبادرة الخليجية والياتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني التي تم التوافق عليها وبشراكة حقيقية من دول مجلس التعاون الخليجي.

2- أن ما نحتاجه وتحتاجه اليمن في ظلها الراهن من مجلس الأمن هو تفعيل المسار الديمقراطي وتأكيد مبدأ سيادة الشعب في إطار من التوافق والمصالحة الوطنية التي تمكن من ترسيخ مبدأ التداول السلمي للسلطة وفقاً لإرادة الشعب اليمني وحث الدول المانحة على الوفاء بالتزاماتها تجاه اليمن حيث تنذر الأوضاع الاقتصادية المتردية بمخاطر عدة.. ولا تعليق لنا بعد ذلك.

مجلس «الحرب»!!



أحمد أبكر الأهدل

اجتمعتم من كل بلد ولون وجنس لحفظ السلم.. فهل حفظ السلم؟! وهل رفع الحق الدليل جيبته؟! وهل بتنا يوماً لا يروعا الظلم؟! أرى الحكم للدول الكبرى وعلى رأس الصغرى يكون الحكم إلا أن كل شعب ضائع حقه سئ مالم يؤيده المدفع الضخم مجلس الأمن أكبر تاجر حرب ونخاس أوطان، ذمرت العراق بسببه، احتلت فلسطين بسكوتها.. فسمنت السودان تحت رعايته.. أقلمت اليمن بإشرافه، خربت سوريا وشرذ شعبها بتوجيهاته.. هو مجلس الأمن للدول الكبرى.. أما الدول الأخرى فهو مجلس حرب عليها، في هذا الزمن المليئ بالكذب والتناقض.. هذا الزمن التي قامت فيه ثورات مدفوعة الأجر، دمرت بلدان وشرذت شعوباً..

يقولون..؟! احمد النامس

هذه المشكلات والمعضلات تداعياتها وأسبابها والمتسبب فيها. فمما انقطاع التيار الكهربائي هذا الاسبوع سببه قيام مجموعة مسلحة بالاعتداء على محطة التحويل في بني الحارث وقصدهم من هذا الاعتداء هو الانتقام من حزب الإصلاح الذي يتولى وزارة الكهرباء، الذي نكث بتعهداته تجاههم وهو تسليم ديات القتلى وتكليف علاج الجرحى من خيرة شباب الوطن الذي غرر عليهم «درأويش» الإصلاح وجوا بهم في الحرب التي نشبت في أرحب بداعي الجهاد تحت يافطة الحرب ضد المجوس الرافضة - حسب قول الحق-، حيث سقط من هؤلاء المغرور بهم أكثر من 45 قتيلاً وأكثر من 63 جريحاً.. يطالبون حزب الإصلاح بدفع 5 ملايين لكل أسرة قتيل ودفع 500 ألف لكل جريح.

الإصلاح بدل أن يعالج مشاكله مع من قطعوا التيار الكهربائي بتسليم ديات قتلهم وتكليف جرحاهم أخذته العزة بالإنم وكان من يتبعونه من العوام قطع جرحهم كيفما أراد ومتى ما شاء.. والوقائع والأحداث كشفت زيفه وعرته بخلاف ما يروج فلا يحتمه من يقتل من الأبرياء خدمة لا جندته أو معاناة الشعب بانقطاع الكهرباء، وإنما همم القضاء، على خصومه السياسيين والانقضاض على السلطة والبقاء فيها.

يقولون إن «الإصلاح» يريد ويلهث وراء بناء دولة مدنية حديثة تلبى للمواطن كل احتياجاته ورغباته وتطلعاته المستقبلية، وكان هذا يدنه عندما كان في ساحات الاعتصام، مطالباً بهذا المشروع وهذا ما نسمعه ولذنا في كل قنواته الإعلامية المرئية والمقروءة، لكن هذا المشروع تبخر بمجرد وصوله السلطة عبر أشغال الأبرياء من الشباب فلم يحققوا للمواطن سوى «أخونة» الدولة بداية من قمة الهرم الوظيفي وانتهاء بالوظيفة العامة.. فلا أم تحقق ولا وضع معيشي تحسن، ولا خدمات ضرورية وأساسية توفرت كالكهرباء..

السائد الآن انتشار الفوضى في أنحاء البلاد في شرقتها وغربها وشمالها وجنوبها، كثرة معاناة المواطن في معيشتة، ازدياد معدل الغتبيات لابناء الوطن الشرفاء من مدنيين وعسكريين، استهداف المؤسسات العسكرية والأمنية وعلى رأسها رمز السيادة الوطنية مجمع الدفاع وأخرها استهداف السجن المركزي.. الزج بالبسطاء من الناس في حروب عبثية لا ناقة لهم فيها ولا جمل في صعدة وعمران والجوف وأرحب سوى استغلال كنهة الإصلاح عواقبهم وفطر تهم السليمة.. الانقضاعات المتكررة للكهرباء.. كل هذه التبعات يتحملها المواطن الغلبان.. لكن لكل